

جمهورية مصر العربية
وزارة الداخلية



دليل

**حقوق
المواطن
وواجباته
عند التعامل مع
أجهزة الشرطة**



٢٠١١



دليل

حقوق المواطنين

وواجباته

عند التعامل مع أجهزة الشرطة

٢٠١١

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة البقرة : « الآية ١٢٦ »

«إن كرامة الفرد انعكاس طبيعي لكرامة
الوطن، ذلك أن الفرد هو حجر الأساس في
بناء الوطن، وبقيمة الفرد وبعمله وبكرامته
تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته».

(وثيقة إعلان الدستور المصرى)



تقديم

إن تمتع المواطن بكافة حقوقه التي كفلها الدستور والقانون، عند تعامله مع الأجهزة الأمنية، مسئولية نعترف بها ونتحملها، ونحرص على تحقيقها في كل وقت .

وهذا الكتيب الذى بين يديك - عزيزى المواطن - يتضمن عرضاً لحقوقك عند تعاملك مع الأجهزة الأمنية، تلك الحقوق التى تحرص وزارة الداخلية بكافة قياداتها ورجالها على تحقيقها وتعزيزها ، إيماناً منها بأن المواطن جدير بالرعاية والأمن والتقدير .

وإعمالاً لمبدأ العلاقة التبادلية بين الحق والواجب، فإن الحقوق يُقابلها التزامات حددها القانون، وواجبات يجب أن يلتزم بها المواطن حتى لا تتعارض حقوق الإنسان مع مصالح المجتمع .

عزيزى المواطن ..

إن علاقتنا بك علاقة متصلة يسودها الاحترام والتقدير فى سبيل غاية واحدة، هى عزة مصر وريادتها الحضارية على مدار السنين.



وظيفة الشرطة فى المجتمع

تختص هيئة الشرطة بالمحافظة على النظام والأمن العام والآداب، وبحماية الأرواح والأعراض والأموال، وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها.

كما تختص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين فى كافة المجالات، وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات.

ويمنح القانون لأفرادها الصلاحيات التى تمكنهم من أداء مهامهم وواجباتهم على نحو فعّال؛ مما يستلزم الموازنة بين حقوق الأفراد وحرّياتهم، وحق المجتمع فى الاستقرار والأمن.



حفظ الأمن مسؤولية الجميع

اتجهت الجهود الدولية والمحلية نحو تبني مبدأ (حفظ الأمن .. مسؤولية الجميع) ، وأن عملية الوقاية من الجريمة تصبح أكثر فعالية عندما يقودها المجتمع المحلي بالتعاون مع رجال الشرطة . أسهم معنا - عزيزي المواطن - في جعل الأمن مسؤولية الجميع من خلال مايلي:

- مبادرتك بالإبلاغ عن الجريمة؛ حيث يُمثل ذلك مشاركة فعّالة في وقاية المجتمع، وحماية لأهلك ولأبنائك .
- الإدلاء بمعلومة تساعد الشرطة في سرعة القبض على أيّ منحرف، أو خارج على القانون، وهو ما يُعدُّ واجباً قانونياً، والتزاماً دينياً وأخلاقياً.
- مشاركتك في وقاية المجتمع من الجريمة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة لهذا المجتمع.



حقوق المواطن عند تعامله مع أجهزة الشرطة

الحق في المساواة:

- المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.
- لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة وبتوقيعه، ولا تكون مخاطبة السلطات العامة باسم الجماعات إلا للهيئات النظامية والأشخاص الاعتبارية.
- سيادة القانون أساس الحكم في الدولة.

قرينة البراءة:

- الإنسان بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها كافة ضمانات الدفاع عن نفسه.
- العقوبة شخصية، ولا جرمية ولا عقوبة إلا بناءً على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.



الحق في الكرامة:

- كل مواطن يُقبض عليه أو يُحبس أو تُقيّد حرّيته بأيّ قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون، وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء ما تقدم، أو التهديد بشيء منه يُهتدَر ولا يعوّل عليه.

حرية التنقل والإقامة:

- الحرية الشخصية حقٌّ طبيعيٌّ، وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه، أو تقييد حرّيته بأيّ قيد، أو منعه من التنقل إلاّ بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق، وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص، أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي.



حرمة الحياة الخاصة:-

- حياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون، وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية ... وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة ووفقاً لأحكام القانون.
- للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مُسبَّب وفقاً لأحكام القانون.
- كلُّ اعتداءٍ على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين... وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء.
- إذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي .



حق المواطن فى الدفاع :

- يُبلِّغ كل من يُقبض عليه أو يُعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع، أو الاستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه، وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الإجراء الذى قيّد حريته الشخصية، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة، وإلاّ وجب الإفراج حتماً.

حرية الرأى والعقيدة :

- حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه، ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير... أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون، والنقد الذاتى، والنقد البناء؛ ضماناً لسلامة البناء الوطنى.

- يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور، وينظم



القانون عمل الأحزاب السياسية، وللمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية وفقاً للقانون، ولا تجوز مباشرة أى نشاط سياسى، أو قيام أحزاب سياسية على أية مرجعية دينية أو أساس دينى، أو بناءً على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.

- تكفل الدولة حرية العقيدة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

حق المشاركة فى الحياة السياسية:

- للمواطن حق الانتخاب، وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون، ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى.. وينظم القانون حق التشريح للمجالس النيابية، وفقاً لأى نظام انتخابى يحدده، ويجوز أن يأخذ القانون بنظام يجمع بين النظام الفردى ونظام القوائم الحزبية بأية نسبة بينهما يحددها، كما يجوز أن يتضمن حداً أدنى لمشاركة المرأة فى المجلسين.

الحق فى بيئة نظيفة:

- حماية البيئة واجب وطنى، وينظم القانون التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة الصالحة.



واجبات المواطن نحو أجهزة الشرطة

تقديم العون إلى رجل الشرطة:

- لكل من علم بوقوع جريمة، يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها ... أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي عنها.

الالتزام بالإبلاغ عن بعض الجرائم:

- يُعاقب كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون، ولم يُسارع إلى إبلاغها إلى السلطات المختصة، وتضاعف العقوبة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب.

- يُعفى من العقوبات المقررة في القانون كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية، قبل البدء في تنفيذ الجريمة، وقبل البدء في التحقيق، ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة، وقبل البدء في التحقيق، ويجوز لها ذلك إذا مكن الجاني في التحقيق السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين، أو على مرتكبي جريمة أخرى ماثلة لها في النوع والخطورة.



- يُعاقب باعتباره شريكاً فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون:
- 1- كل من كان عالماً بنيات الجانى، وقدم إليه إعانة أو وسيلة للتعيش، أو للسكنى أو مأوى أو مكاناً للاجتماع... أو غير ذلك من التسهيلات، وكذلك كل من حمل رسائله، أو سهّل له البحث عن موضوع الجريمة، أو إخفائه أو نقله أو إبلاغه.
 - 2- كل من أخفى أشياء استعملت أو أُعدت للاستعمال فى ارتكاب الجريمة، أو تحصلت منها وهو عالم بذلك .
- يُعفى الراشى أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها .

الالتزام بعدم إخفاء الأشخاص المطلوب ضبطهم أو متحصلات الجريمة:

- كل من أخفى نفسه أو بواسطة غيره شخصاً فرّ بعد القبض عليه أو متهماً بجناية أو جنحة، أو صادراً فى حقه أمر بالقبض عليه، وكذا كل من أعانه بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء، مع علمه بذلك، يعاقب طبقاً للأحكام الواردة بالقانون.



- كل من أعطى أسلحة لمقبوض عليه، لمساعدته على الهرب يُعاقب بالعقوبة المقررة بالقانون.
- كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد الفارين من الخدمة العسكرية، أو ساعده - مع علمه بذلك - على الفرار من وجه القضاء يُعاقب بالعقوبة المقررة بالقانون.
- كل من أخفى أشياء استعملت، أو أُعدت للاستعمال في ارتكاب الجريمة، أو تحصلت منها وهو عالم بذلك.

الالتزام باحترام رجال الشرطة وعدم إزعاج السلطات:

- يُعاقب كل من أهان أو سبَّ - بإحدى الطرق الواردة بالقانون - المجالس النيابية أو غيرها من الهيئات النظامية، أو الجيش أو المحاكم أو السلطات، أو المصالح العامة.
- يُعاقب من أهان - بالإشارة أو القول أو التهديد - موظفًا عموميًا، أو أحد رجال الضبط، أو أيَّ إنسانٍ مكلفٍ بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته، أو بسبب تأديتها.
- يُعاقب كل من أَلَّف عصابة هاجمت طائفة من السكان،



أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين، وكذلك كل من تولى زعامة عصابة من هذا القبيل، أو تولى فيها قيادة ما.

- يُعاقب كل من أزعج إحدى السلطات العامة، أو الجهات الإدارية، أو الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية، بأن أخبر بأى طريقة كانت عن وقوع كوارث أو حوادث أو أخطار لا وجود لها.

احترام الزي الرسمي وعدم التدخل في الوظائف العمومية:

- يُعاقب كل من لبس - علانية - زياً رسمياً بغير أن يكون حائزاً للرتبة التي تخوّله ذلك، أو حمل علانية العلامة المميزة لعمل، أو لوظيفة من غير حق.

- يُعاقب كل من انتحل وظيفة من الوظائف العمومية، ملكية كانت أو عسكرية، من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة، أو إذن منها بذلك، أو أجرى عملاً من مقتضيات إحدى هذه الوظائف.



مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع

شارع المرور - الدراسة تليفون : ٢٥٩.٢٠٢٠ - ٢٥٩.٢٥٢٥ - ٢٥٩.٢٥٢٥ فاكس : ٢٥٩٢٣٦٥٥
www.police-press.com E-mail: info@police-press.com

